مسارات الانتقال نحو اقتصاد أخضر وآليات تعميمه على خطط التنمية - القطاع الفلاحي نموذجا-

Transition paths towards a green economy and mechanisms for its generalization to development plans

- the agricultural sector as a model-

سناء بلهوشات*

مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة قالمة– الجزائر

Belhouchet.sana@univ-guelma.dz

محمد بوقموم

مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، قالمة– الجزائر

Boukemoum.mohamed@univ-guelma.dz

تاريخ الإستلام: 2023/01/07 تاريخ القبول: 2023/03/26 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى إبراز أهمية التوجه نحو اقتصاد أخضر، والتطرق إلى الفرص والتحديات التي يمكن أن تعترضه، وكذا السياسات والإستراتيجيات المنتهجة للتحول نحو اقتصاد أخضر، باعتباره اقتصاد بديل للاقتصاد الأحفوري فهو ظهر نتيجة للأزمات المالية والغذائية وأزمة المناخ.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أنه يلعب دورا رئيسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كونه يعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وكذا الحد من الفقر والبطالة، ووقف استنزاف الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها، وحماية البيئة.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة، اقتصاد أخضر.

تصنيفات JEL: Q01 ؛ Q50.

Abstract:

The main objective of this study is to highlight the importance of moving towards a green economy and to address the opportunities and challenges it may face as well as the policies and strategies of the transition to a green economy as an alternative economy to the fossil economy

One of the most important findings that he plays Achieving the objectives of sustainable development, as it works to raise economic growth rates, achieve social justice, reduce poverty and unemployment, stop the depletion of natural resources and rationalize their use, and protect the environment.

Keywords: Sustainable development ; Green economy

Jel Classification Codes: Q01 ; Q50.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

نتيجة للأزمات المالية العالمية، توجهت دول العالم إلى إجراء تحليل لاقتصادياتها، لتحديد السبب الرئيسي لتدهوره وإيجاد الحلول المناسبة لذلك، فأدرج سبب التدهور إلى اعتماد هذه الدول على الطاقات الملوثة والغير متجددة ونتيجة لتزايد الاهتمامات بالمشاريع البيئية جاء الاقتصاد الأخضر كبديل له باعتباره يدمج البعد البيئي ويعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتعد الجزائر من بين هذه الدول المهتمة بالبيئة وكذا تبحث عن بديل لاقتصادها الريعي، ويعتبر الاقتصاد الأخضر أحد أهم البدائل كونه اقتصاد يعمل على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من استنزاف الموارد الطبيعية والفقر.

1.1. إشكالية البحثية:

ما المسارات الواجب انتهاجها للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وآليات تعميمه على خطط التنمية؟

2.1. أهمية البحث:

- نظرا للدور الفعال الذي يلعبه لدى جميع اقتصاديات دول العالم؛
- كونه يعمل على خفض كميات الكربون المنبعثة وإدارة النفايات؛
- أحد وسائل تنويع الاقتصاد في الجزائر.

3.1. أهداف الدراسة:

- التعريف بالاقتصاد الأخضر وخصائصه وأهدافه؛
- التطرق إلى السياسات المتبعة للتوجه نحو اقتصاد أخضر؛
- إبراز أهم الفرص والتحديات التي تعترض التوجه نحو اقتصاد أخضر؛
- التطرق إلى واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

4.1. منهجية البحث: استخدم الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي، بالاعتماد على مجلات ومقالات وتقارير المنظمات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر.

5.1. فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** الاقتصاد الأخضر هي علاقة الجزء من الكل حيث يمثل الاقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة؛
- **الفرضية الثانية:** تسعى الجزائر إلى الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر ضمن خططها الإنمائية..

2. الإطار النظري للاقتصاد الأخضر:

ظهر الاقتصاد الأخضر كبديل للاقتصاد الأحفوري، ونتيجة لتدهور مختلف اقتصاديات دول العالم، وسنتطرق في هذا المحور إلى مفهوم الاقتصاد الأخضر وخصائصه وكذا مبادئه وأهدافه وأهميته.

1.2 نشأة الاقتصاد الأخضر:

ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر نتيجة للعديد من الأزمات العالمية وتمثلت في[1]: الأزمة المالية 2007: والتي نتج عنها العديد من المشاكل لدى الكثير من دول العالم انخفاض الدخل الوطني وتسريح الكثير من العمال أوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة، ديون متراكمة إضافة إلى انخفاض السيولة النقدية لتمويل الاستثمار؛

- **الأزمة الغذائية (2008-2009):** حيث زادت الأزمة الغذائية خلال هذه الفترة وذلك راجع لارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية نتيجة الزيادة في التكاليف، والتوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي؛
- **أزمة المناخ:** برزت أزمة المناخ كأولوية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ والتكيف والتخفيف من آثارها.

2.2 تعريف الاقتصاد الأخضر وخصائصه:

1.2.2 تعريف الاقتصاد الأخضر:

وقد اختلفت تعاريفه من باحث لآخر ونوجز أهم التعاريف في ما يلي:

- يعرف الاقتصاد الأخضر وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية .ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في ابسط صورة كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية[2]
- يعرف الاقتصاد الأخضر وفقا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: هو ضمان تواصل واستمرار الثروات الطبيعية وتوفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهية المجتمع ولتحقيق ذلك يجب أن يحفز الاستثمار والابتكار مما يدعم النمو المطرد ويتيح فرصة اقتصادية جديدة.[3]

ومنه يمكن أن نعرف الاقتصاد الأخضر على أنه: "الاقتصاد الذي يعمل على دمج البعد البيئي في مختلف العمليات الاقتصادية، والذي هدفه الأساسي زيادة الرفاهية الاجتماعية للأفراد مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال المستقبلية".

2.2.2 أهم خصائص الاقتصاد الأخضر:

للاقتصاد الأخضر مجموعة من الخصائص نبرزها فيما يلي:[4]

- يجب أن يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث؛
- الزيادة من كفاءة استهلاك الموارد الطبيعية والطاقة، ومنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي، وتحتاج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجه، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح؛
- يجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي ويحسنه بل ويعيد بنائه عند الحاجة، باعتباره مصدرا للمنفعة العامة، خاصة للفقراء الذين يعتمد أمنهم ونمط حياتهم على الطبيعة.

3.2أهداف الاقتصاد الأخضر وأهميته:

يعمل الاقتصاد الأخضر على تحقيق الأهداف التالية:

1.3.2 أهدافه: يعمل الاقتصاد الأخضر على تحقيق الأهداف التالية:[5]

- تحقيق متطلبات التنمية بشتى أنواعها؛
- يعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- تعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، والتقليل من الهدر والآثار السلبية على البيئة؛

- يهدف الاقتصاد الأخضر أيضا إلى تحقيق ازدهار اقتصادي، وأمن اجتماعي،ويتمثل هذان الهدفان في الوصول إلى ما هو مراد من التنمية الاقتصادية التي لا تبغي على موارد البيئة، وإيجاد وظائف للفقراء وأنصاف المتعلمين وأرباعهم ومن هم دون ذلك، وتحقيق المساواة الاجتماعية التي أعيا الورى تحقيقها في ظل أنظمة اقتصادية تأكل الأخضر واليابس، رافعة شعار : الربح أولا، والسوق هو الميدان والبرهان.

2.3.2 أهمية الاقتصاد الأخضر:

تتضح أهمية الاقتصاد الأخضر فيما يلي: [6]

- **مواجهة التحديات البيئية:** وذلك من خلال خفض الانبعاثات الغازية، بالإضافة إلى الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية، تقليص حجم النفايات وإعادة التدوير، حماية التنوع البيولوجي ووقف استنزاف الغابات والثروة السمكية؛
- **تحفيز النمو الاقتصادي:** من المتوقع أن تؤدي الاستثمارات الخضراء إلى تسريع عجلة النمو الاقتصادي خاصة على المدى الطويل؛
- **القضاء على الفقر وخلق فرص للعمل:** حيث يتيح التحول نحو اقتصاد أخضر فتح مناصب شغل في مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة في القطاع الزراعي فهو من الممكن أن يخفف من الفقر الريفي والحد من الهجرة نحو المدن بالإضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتخفيف من فقر الطاقة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والطاقات البديلة.

4.2 مسارات الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر:

إن الانتقال نحو اقتصاد أخضر يتطلب مجموعة من التدابير سنعرضها كالآتي:

1.4.2 السياسات المنتهجة للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر: وتتمثل في [7]

- **إنشاء إطار تشريعي سليم:** حيث أن الإطار التنظيمي المصمم جيدا يستطيع تحديد الحقوق وخلق الحوافز التي تدفع بعجلة النشاط الاقتصادي الأخضر وتزيل الحواجز أمام الاستثمارات الخضراء؛
- **إعطاء الأولوية للاستثمار والإنفاق الحكوميين في المجالات التي تحفز تخضير القطاعات الاقتصادية:** حيث يمكن للحوافز الضريبية المساعدة على تعزيز الاستثمار الأخضر وتعبئة التمويل الخاص؛
- **الحد من الإنفاق الحكومي في المجالات التي تستنزف الموارد الطبيعية:** إن دعم أسعار السلع يشجع على عدم الكفاءة والتبديد والإسراف في الاستخدام، مما يؤدي إلى الندرة المبكرة للموارد القيمة المحدودة أو تدهور الموارد المتجددة والنظم الإيكولوجية؛
- **استخدام الضرائب والأدوات المبنية على السوق في تشجيع الابتكار والاستثمار الأخضر:** لتحويل أذواق المستهلكين وتشجيع الاستثمار الأخضر والابتكار؛ فمثلا بالنسبة للنفايات، لا تنعكس التكلفة الكاملة المرتبطة بمعالجة النفايات والتخلص منها على أسعار السلعة أو خدمة التخلص من النفايات، والحل لهذه المشكلة هو دمج تكلفة العوامل الخارجية كالتلوث أو الآثار الصحية أو فقدان الإنتاجية (في سعر السلعة أو الخدمة عبر ضريبة تصحيحية أو رسوم أو جباية باستخدام غيرها من الأدوات المبنية على آليات السوق؛
- **الاستثمار في بناء القدرات والتدريب والتعليم:** إن القدرة على انتهاز الفرص الاقتصادية الخضراء وتنفيذ السياسات الداعمة تتباين من بلد على آخر، وغالبا ما تؤثر الظروف القومية على استعداد ومرونة الاقتصاد والشعب للتعامل مع التغيير.

2.4.2 قطاعات الاقتصاد الأخضر:

إن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر يعني تخفيض نسب الكربون في الطبيعة وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة، لكن الوصول إلى هذا يتطلب دمج مجموعة من القطاعات وتتمثل في:

- **الضرائب الخضراء:** الضرائب الخضراء هي تلك الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدول بغرض التعويض عن الضرر الذي يتسبب فيه التلوث على اعتبار أن الحق في البيئة هو الحق لجميع الأفراد ومن ثم فإن أهداف الضرائب الخضراء تتمثل فيما يلي:[8]

- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنته الجباية البيئية من إجراءات عقابية سواء إذا كانت غرامات حالية، أو عقوبات جنائية؛
- ضمان بيئة صحية لكل شخص؛
- تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة.

- **الطاقات الخضراء:** هي الطاقات النظيفة التي يتم إنتاجها بطريقة ذات تأثير سلبي أقل على البيئة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة الكهرومائية.[9]
- **السياحة الخضراء:** السياحة الخضراء هي السياحة النظيفة التي تستند بالأساس على البيئة والطبيعة وتزيد ما هو ممتع وجميل في النشاط السياحي دون أن تكون ضارة على المستويات الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية وهي سياحة مستدامة تتجدد مواردها ومن أهم هذه السياحة نجد: سياحة الغوص تحت الماء، السياحة الصحراوية، السياحة العلاجية[10].
- **الزراعة المستدامة:** فهي نظام زراعي يبحث في كيفية جلب وترسيخ التنوع البيولوجي الفلاحي l'agro écosystème من خلال تخفيض الفضلات الغير قابلة للرسكلة، وكل الغازات الدفيئة المنبعثة والمتسببة بصفة مباشرة في التغيرات المناخية وارتفاع درجة حرارة الأرض، والتحفيز على استعمال المنتجات الفرعية والفضلات المحمية من التلوث لتخصيب الأراضي الزراعية ومنع التعرية وتآكل التربة بهدف تحقيق الأمن الصحي الغذاء، من خلال تطابق المنتج الفلاحي مع المعيار ISO 22000المتضمن حماية المواد الغذائية. [11]

5.2 تحديات وفرص الاقتصاد الأخضر:

واجه الاقتصاد الأخضر العديد من التحديات وسندرج أهم التحديات والفرص كالآتي:

❖ **فرص الاقتصاد الأخضر:** الاقتصاد الأخضر له العديد من الفرص من بينها:[12]

- الاقتصاد الأخضر يدرك قيمة رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه؛
- الاقتصاد الأخضر محوري لإزالة الفقر؛
- الاقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية؛
- الاقتصاد الأخضر يؤدي إلى تحسين كفاءة الموارد والطاقة؛
- الاقتصاد الأخضر ينمو أسرع من الاقتصاد البني بمرور الزمن ويحافظ على الموارد الطبيعية؛
- الاقتصاد الأخضر يعطي معيشة أكثر استدامة وتنقل منخفض الكربون؛
- الاقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون؛

❖ **تحديات الاقتصاد الأخضر:** يواجه الاقتصاد الأخضر العديد من التحديات من بينها:[13]

- عدم التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية؛
- تفشي ظاهرة البطالة لدي شرائح كبيرة في المجتمع وخاصة فئة الشباب، وتحول الوظائف من قطاعات إلى أخرى زيادة الوظائف في قطاعات وانخفاضها في قطاعات أخرى؛
- إمكانية نشوء سياسات حماية وحواجز فنية إضافية أمام التجارة؛
- افتقار كفاءة استخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة واستثمار في منظمة اقتصاد الأخضر وتقنياته وإداراته، وارتفاع كلفة التدهور البيئي.

3. التنمية في الجزائر:

1.3. برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر:

عملت الجزائر على تطوير تنميتها من خلال سن مجموعة من المشاريع الاقتصادية وتمثلت في:

❖ **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):** وأختص بتمويل المشاريع التالية:

الجدول رقم 01 : مضمون البرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

	المبلغ (مليار دينار)	النسبة (%)
دعم الاصلاحـــــــــات	45.00	08.06
دعم مسار الإنتاج: الفلاحة والصيد	65.30	12.40
التنمية المحلية	114.00	21.70
تقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي	210.50	40.10
تطوير وتنمية الموارد البشرية	90.20	17.20
المجموع	525.00	100

المصدر: إيمان زوين (2010)، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية –دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر،2010، ص 96.

❖ **المخطط التكميلي للإنعاش الاقتصادي 2005-2009:** يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو في أنها آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية، وقد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها الاقتصاد الجزائري واستغل الانفراج المالي وقد اهتم هذا البرنامج بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:[14]

الجدول رقم 02: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف ومعيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الاقتصادية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08
تطوير الخدامات العمومية	203.9	04.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	01.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: زكريا مسعودي (2017)، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001-2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، الجزائر، جوان 2017، ص 220.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر أعطت أهمية للمشاريع الاجتماعية في هذا البرنامج حيث خصصت لها نسبة 45% من المبلغ المالي المخصص لهذا البرنامج، تاليها المشاريع الاقتصادية بنسبة 40%

❖ **برنامج الإنعاش الاقتصادي 2010-2014**: يعتبر اكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وكانت توزيعاته على القطاعات كالآتي:

جدول رقم 03: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2010-2014)

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار)	النسبة (%)
التنمية البشرية	10.122	49.5
تطوير البنية التحتية	6.448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1.666	8.1
التنمية الاقتصادية	1.566	7.6
الحد من البطالة	360	1.7
البحث العلمي	250	1.6
المجموع	20.412	100

المصدر: إدريس تومي (2015)، تقييم أداء السياسة المالية في ظل البرامج التنموية بالجزائر للفترة (2001-2014) –دراسة تقييمية-، رسالة ماجيستار غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015، ص 80.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر خصصت أكبر نسبة من المبلغ المخصص لهذا البرنامج للتنمية البشرية تليها تطوير البنية التحتية بنسبة 31.5%، ثم الخدمات العمومية ب نسبة 8.1 تليها تنمية المشاريع الاقتصادية بنسبة 7.6، ثم مشاريع الاجتماعية والبحث العلمي.

❖ **برنامج الإنعاش الاقتصادي 2015-2019:**

يعد هذا البرنامج مكمل للبرنامج الذي سبقه وكانت من أهدافه ما يلي[15]:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن التربية التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام؛ بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019؛
- إعطاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- إعطاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

2.2 علاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة:

يمكن القول بأن علاقة الاقتصاد الأخضر هي علاقة الجزء من الكل إذ يمثل الاقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي كما هو مبين في الشكل رقم 01.

الشكل رقم 01: علاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة

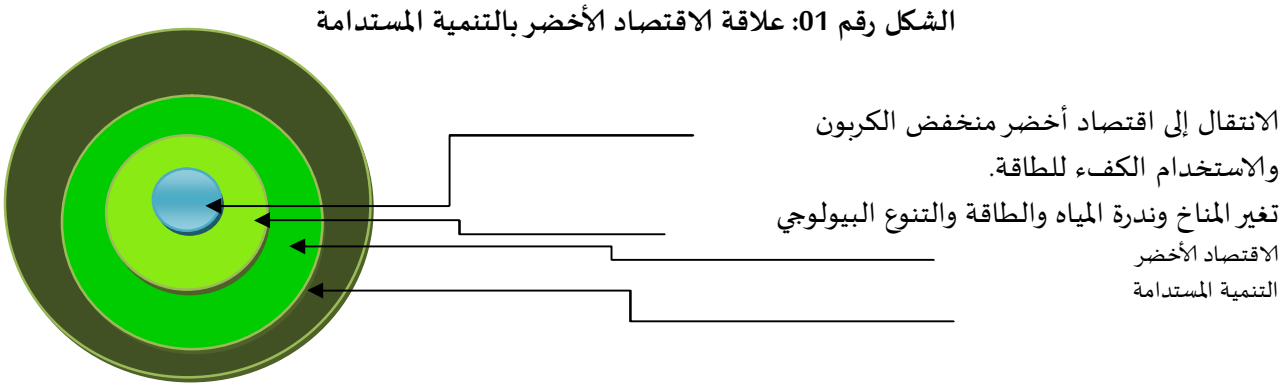

المصدر: ثابتي الحبيب وبركيني نصيرة (2014)، دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء و المساهمة في الحد من الفقر، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، الجزائر، يومي 08 و09 ديسمبر 2014، ص 93.

3.2 آليات تعميم الاقتصاد الأخضر على خطط التنمية:

من خلال دراستنا نلاحظ أن لكل من الاقتصاد الأخضر وخطط التنمية لهما نفس الأهداف وبالتالي لتعميمه على خطط التنمية يجب:

الجدول رقم 04: آليات تعميم الاقتصاد الأخضر على خطط التنمية:

المشاريع الخضراء	إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك
▪ إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة بناءا على أنشطة خضراء جديدة: – إنتاج وتوزيع الطاقة المتجددة؛ – دعم الإبداع والتطوير ونقل التكنولوجيا؛ – تشجيع الأعمال الخضراء، التعليم وإعادة التدريب؛ – تحسين التدفقات التجارية، مع التركيز على السلع والخدمات البيئية. ▪ الفوائد المحققة من ذلك: – تعزيز الأنشطة المخفضة للكربون؛ – يفتح مجالات جديدة للاقتصاد؛	▪ إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة من خلال تحويل الأنشطة الاقتصادية الحالية إلى أنشطة خضراء: – تعزيز النقل المستدام؛ – تخضير البناء والتصميم؛ – تخضير إنتاج الكهرباء، – تحسين إدارة المياه وعمليات التحلية؛ – تعزيز الزراعة العضوية. الفوائد المحققة من ذلك: – خفض انبعاث الكربون؛ – تحسين النقل العام؛

المصدر: الهيئة الفلسطينية لحماية البيئة، اقتصاد أخضر نحو بيئة أفضل، مجلة صدى البيئة، العدد 14.

3. واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

1.3 أسباب انتقال الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر:

من أهم الأسباب التي دفعت الجزائر إلى تبني الاقتصاد الأخضر: [16]

- **المشكلات البيئية:** إن الواقع البيئي في الجزائري لا يختلف عن باقي دول العالم الحالي، فإلى جانب المشكلات البيئية ذات الطابع العالمي مثل(الاحتباس الحراري، تغير المناخ)....، هنا مشكلات بيئية ذات طابع وطني منها استنزاف الأراضي وتدهورها، محدودية المياه العذبة وتلوثها، النفايات الصلبة، تأكل التنوع البيولوجي وتلوث الهواء؛

- **فشل سياسة النمو غير متوازن وغير مستقيم:** لقد فشلت سياسات التنمية التي اعتمدت عليها الجزائر في تحقيق أهدافها واستمرت بذلك الفجوة بيننا وبين الدول المتقدمة؛
- **المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجزائر:** إن المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجزائر الناتجة عن تراجع أسعار البترول بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية، تتطلب تبني منهج وإستراتيجية غير تقليدية للتنمية، تتماشى والاتجاهات العالمية للتنمية؛
- **الدراسات التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة:** اثبت أن تطبيق الاقتصاد الأخضر يعود بنتائج إيجابية بصفة عامة عمى جميع القطاعات، ومواجهة التحديات البيئية وتحفيز النمو الاقتصادي، خلف فرص عمل جديد والقضاء على الفقر.

2.3 الزراعة المستدامة كمسار للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

إن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر يعد أحد الأهداف التي تسعى جميع دول العالم للتوجه نحوه، على غرار الجزائر وبناءا على هذا قمت في دراستي بدراسة القطاع الزراعي في الجزائر والتحول نحو زراعة مستدامة كون الجزائر في حاجة إلى منهج أكثر استدامة لاستغلال الأراضي الزراعية المحدودة وموارد المياه الشحيحة، وقد كانت الزراعة أحد القطاعات التي تبنتها المخطط الإنمائية في الجزائر ومنها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتي تمثلت أهدافه في:[17]

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاح؛
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن؛
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاح؛
- تحسين ظروف الحياة ومداخل الفلاحين؛
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.

لذلك إن اعتماد استراتيجيات مختلفة يمكن أن يقدم منافع ملموسة فالتحول إلى ممارسات زراعية مستدامة من شأنه أن يحسن في الناتج الوطني الإجمالي وكذا الاستخدام الكفء للموارد المائية، كما أن الاستثمار في القطاع الزراع يؤدي إلى تخفيض الواردات الغذائية وبالتالي تحقيق امن غذائي.

وسيتم في هذه الدراسة تبيين تأثير الزراعة الغير المستدامة واقتراح منظومة من الشروط المواتية والمطلوبة للتوجه نحو زراعة مستدامة وخضراء في الجزائر.

1.2.3 مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

تعد الزراعة أحد السبل التي يمكن أن يعتمد عليها في تنمية الناتج المحلي الإجمالي وتطوير الاقتصاد والنهوض به.

من خلال بيانات الشكل رقم (02) نسجل الملاحظات التالية:

- نلاحظ أن هناك مساهمة ضعيفة من الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي ويمكن إرجاع أسباب هذا إلى العوامل التالية:
- التذبذب إلى الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة أولى على قطاع المحروقات؛
- وانخفاض إنتاجية العامل الزراعي الجزائري؛
- ضعف إنتاجية الأرض الزراعية في الشق النباتي، وضعف وزن الذبيحة.

الشكل رقم 02: نسبة الناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدولة الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

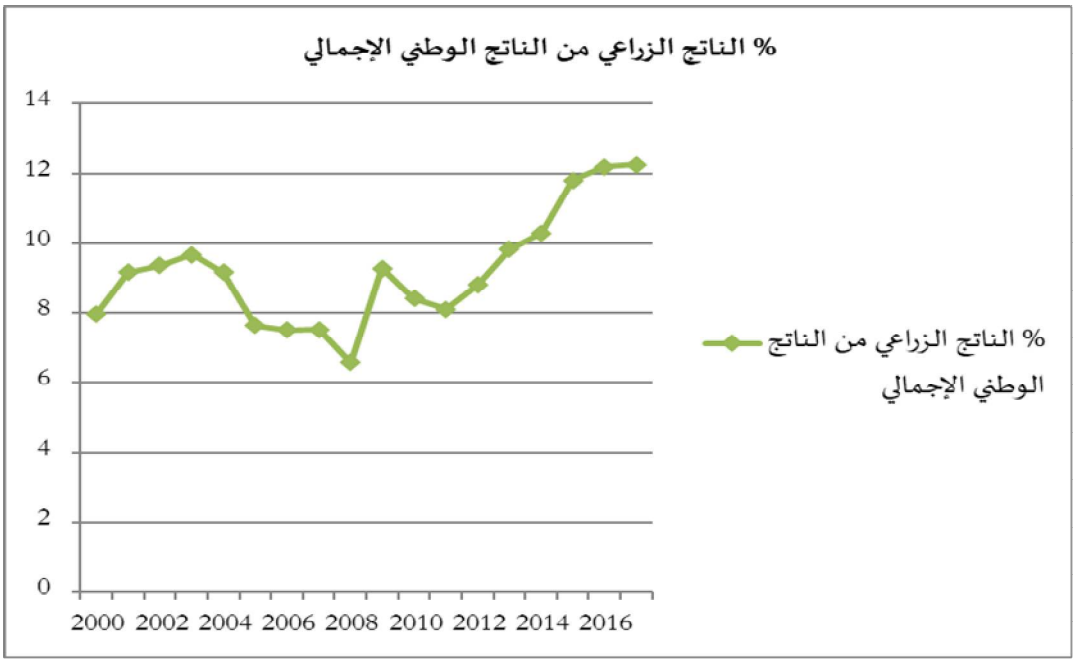

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة اعتمادا على البيانات الواردة في عدة مجلدات للكتاب السنوي للتنمية الزراعية.

2.3.2 مؤشر نسبة تغطية الصادرات الزراعية من للواردات الزراعية:

نسجل من خلال معطيات الشكل رقم (03) الملاحظات التالية:

- نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية فقد سجل مستوى ضعيفة جدا، حيث بلغت في أحسن الأحوال 7 % سنة 2016، وذلك كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات في جل مداخله، وهذا ما يمكن أن يشكل خطرا على أمنها الغذائي، على الرغم من البرامج والسياسات التي انتهجت الجزائر إلا أن ذلك لم يحقق المستوى المقبول من الأهداف المراد تحقيقها.

الشكل رقم 03: صادرات وواردات القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 2000-2017.

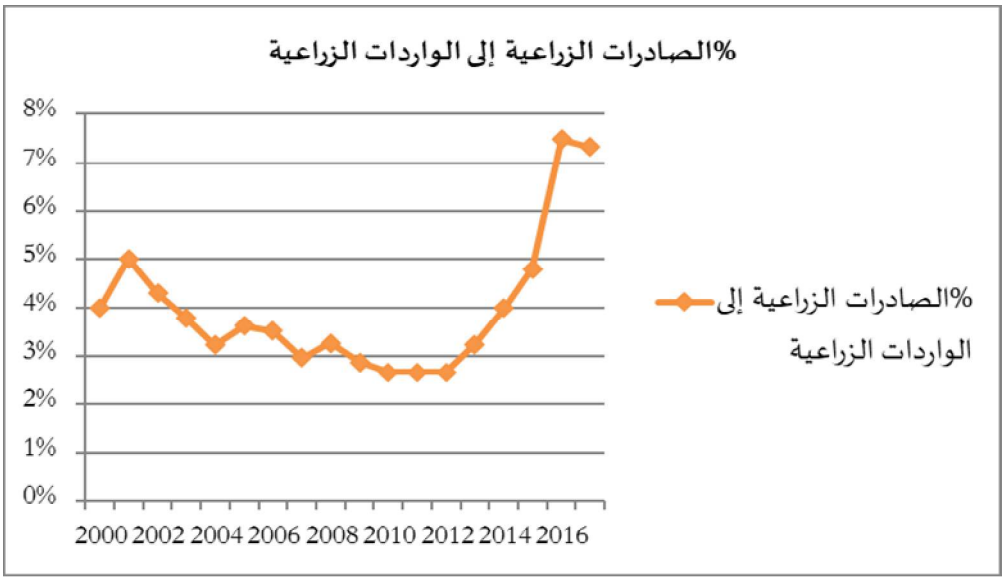

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة اعتمادا على البيانات الواردة في عدة مجلدات للكتاب السنوي للتنمية الزراعية.

3.2.3 مؤشر الموارد المائية في الزراعة:

- **استخدام المياه في الزراعة:** تلعب الزراعة دورا مهما للنهوض باقتصاديات الدول النامية، والجزائر أحد هذه الدول حيث تعمل على تطوير القطاع الزراعي، وذلك من أجل تحقيق مستوى مقبول من التغذية، وتحقيق أمن غذائي والتخلص من التبعية لهذا القطاع، ولكن تحقيق هذه الأهداف مرتبط بمواردها المائية، باعتبار أن المياه أحد العناصر الرئيسية التي تعتمد عليها الزراعة في عمليات الإنتاج وخاصة إذا ما علمنا أن جل المحاصيل الزراعية تعتمد على مياه الأمطار والري في الزراعة الجزائرية، ومن خلال الجدول الموالي سنوضح استخدامات المياه في الزراعة الجزائرية:

جدول رقم 05: استخدامات المياه في الزراعة في الدولة الجزائرية خلال الفترة 1992-2014.

الوحدة: نسبة مئوية.

البيان / السنة	نسبة المسحوبات السنوية من المياه العذبة، لأغراض الزراعة من إجمالي مسحوب المياه العذبة
1992	60.00
2002	61.19
2012	59.23
2014	59.23

المصدر: جدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في قاعدة بيانات البنك الدولي، مأخوذ من الموقع الإكتروني: http://data.albankaldawli.org/indicator/ER.H2O.FWTL.ZS?locations=DZ&view=chart ، تاريخ الاطلاع: 2022/01/30.

- تستحوذ الزراعة على حصة الأسد من العرض المائي في الدولة الجزائرية، ففي الفترة 1992-2014 كان استهلاك الزراعة من المياه يقدر بحوالي 60% من جملة استخدامات الموارد المائية، مما يعكس أن نسبة هامة من الموارد المائية تضيع هدرا وتسربا وتبخرا وتلوثا، ويعزى الهدر في الموارد المائية إلى عدة عوامل من بينها تدني مستوى كفاءة إدارة الموارد المائية وفقدان الوعي المائي وما يرتبط به من إسراف وتبذير وتلويث للمياه، وتخلف مستوى التجهيزات والبنية التحتية في مجال استخدام المياه التي تعتمد على طرق الري التقليدية.
- كذلك السعر المدعم للمياه في الدولة الجزائرية بنسبة 60% يعد أحد الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى الاستخدام الغير كفء للموارد المائية في الزراعة[18]

- **مؤشر الانبعاثات الغازية الصادرة عن النشاط الزراعي الجزائري:** الانبعاثات الغازية الضارة تعد من أهم الأسباب الرئيسية التي تؤثر سلبا على المناخ فتؤدي إلى تغيره وإلى زيادة درجة حرارة الأرض، وفي الجدول الموالي رقم (28) سنتطرق إلى الانبعاثات الغازية الصادرة عن النشاط الزراعي الجزائري.

- من بيانات الجدول السابق رقم (06) يمكن تسجيل الملاحظات التالية: نلاحظ أن هناك ارتفاع في إنبعاثات الغازات الدفيئة مثل غاز الميثان وغاز أكسيد النيتروز التي تؤدي إلى احترار المناخ ومنه خفض غلة المحاصيل، سيساهم تغير المناخ في حدوث تحولات كبيرة في التجمعات السكانية مع مرور الوقت، وسيتعين أخذ هذه التحولات في الاعتبار عند إعداد خطط التنمية.

جدول رقم 06: الانبعاثات غاز الميثان وأكسيد النيتروز الناتج عن الأنشطة الزراعية خلال الفترة (2000-2008) في الدولة الجزائرية.

الوحدة: ألف طن ميتري مكافئ.

البيان / السنة	إنبعاثات غاز الميثان		نسبة إنبعاثات أكسيد النيتروز	
	إنبعاثات غاز الميثان من الأنشطة الزراعية	نسبة إنبعاثات غاز الميثان من الأنشطة الزراعية من إجمالي الانبعاثات	إنبعاثات أكسيد النيتروز	نسبة إنبعاثات أكسيد النيتروز من إجمالي الانبعاثات
2000(*)	4216.79	9.36	2690.43	58.54
2001	4233.64	10.02	2734.57	58.11
2002	4227.17	10.01	2752.43	58.79
2003	4219.72	9.35	2785.84	58.77
2004	4403.85	9.83	2854.13	58.99
2005	4452.69	9.53	2868.24	58.81
2006	4570.42	9.63	2936.99	65.67
2007	4654.60	10.00	2987.25	53.72
2008	4755.33	10.02	3040.14	53.91

المصدر: جدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤخوذة من الموقع:
http://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.NOXE.AG.KT.CE?display=d&locations=DZ تاريخ الاطلاع: 2022/01/02.

4. النتائج:

- ✓ إثبات الفرضية الأولى أن الاقتصاد الأخضر جزء من التنمية المستدامة وأداة لترويجها؛
- ✓ على الرغم من الخطط الإنمائية التي وضعتها الجزائر للتحقيق التنمية المستدامة إلى أنها لم تصل إلى الأهداف المنشودة؛
- ✓ لتعميم الاقتصاد الأخضر على الخطط الإنمائية يجب الاعتماد على قطاعات خضراء لا تضر البيئة؛
- ✓ يعمل الاقتصاد الأخضر على الأبعاد الثلاث للتنمية البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي؛
- ✓ لتحقيق الاقتصاد الأخضر يجب ترشيد استخدام الموارد، بالإضافة إلى الكفاءة في إدارة المياه، استخدام الطاقات النظيفة؛

5. الخاتمة:

وكخلاصة للقول نقول أن الاقتصاد الأخضر هو أحد السبل التي يمكن أن تنتهجه الدول لتحقيق تنمية مستدامة كون أهدافه تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وللانتقال نحو اقتصاد أخضر وجب إعادة النظر والاهتمام بالقطاع الغير ملوثة للبيئة، حيث ارتأينا أن القطاع الفلاحي أحد البدائل للقطاعات الملوثة (قطاع المحروقات) إلا أنه مازال يعاني من التخلف في الجزائر لذا فأول نقطة يجب البدء بها هو إعادة إصلاح المنظومات الاقتصادية أولا ووضع استراتيجيات وخطط بديلة لتطوير القطاعات الاقتصادية الغير ملوثة ثم الانتقال إلى النقاط الأخرى.

1.5. **التوصيات:**

لتعميم الاقتصاد الأخضر على الخطط الإنمائية في الجزائر يجب عليها الاهتمام بالقطاع الزراعي باعتباره أحد المسارات الرئيسة للانتقال نحوه وذلك من خلال:

- العمل على زيادة حصة القطاع الزراعي من مجموع الاستثمارات العمومية؛
- ضرورة تحقيق التكامل الزراعي بين الأنشطة الإنتاجية الفرعية النباتية والحيوانية، وخلق تكامل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي؛

- تشجيع التخطيط المتكامل على مستوى تجمعات المياه والإمدادات الطبيعية لتخفيف فقد التربة وحماية موارد المياه السطحية والجوفية من التلوث الكيماوي؛
- وضع سياسات زراعية واضحة تمكن الفلاح من العمل في إطارها باطمئنان من ناحية الأسعار والاستيراد والتصدير والدعم، كما يجب أن تكون تلك السياسة مستقرة ومستمرة على الأقل على المديين القصير والمتوسط؛
- تحسين الأداء البيئي وتخفيض المخاطر الصحية إلى أقصى حد ممكن، والحد من النفايات الانبعاثات ومعالجة المخلفات بشكل سليم بيئيا، وتوفير سلع وخدمات قليلة الانبعاثات.

6. قائمة المراجع:

[1]أوصلح عبد الحليم، فعالية الهندسة المالية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ملتقى دولي منتجات وتطبيقات الهندسة المالية بين الصناعات المالية التقليدية والصناعات المالية الإسلامية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014، ص05.

[2]هيئة الأمم المتحدة، نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة للقاء على الفقر مرجع لوضعي السياساتمنشورات هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، 2014.

[3]رحمون حياة، مسارات اقتصاد أخضر لتحقيق تنمية مستدامة حالة الامارات، مجلة المعارف، العدد 21، 2016، ص292.

[4]هيئة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره.

[5]محمد عبد القادر الفقي، الاقتصاد الأخضر، المنظمة الاقليمية لحماية البيئة، 2014، ص ص04-08.

[6]نجوى يوسف جمال الدين، "الاقتصاد الأخضر مفهوم ومتطلبات في التعليم، مجلة العلوم التربوية"، العدد 03، معهد الدراسات والبحوث التربوية، كلية الزراعة، جامعة القاهرة،مصر، 2014، ص 437-438.

[7]برنامج هيئة الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-30.

[8]ولهي بوعلام، "آفاق تطبيق الإستراتجية المالية الخضراء في ظل الدور الجديد للدولة مع الإشارة إلى حالة الدول العربية النفطية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص 188.

[9]اوصالح عبد الحليم، "دور شبكات البحث والتطوير والابتكار في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الأول، ميلة، الجزائر، جوان 2015، ص13.

[10]نضال صبري حميد، "الاقتصاد الأخضر"، مجلة التجارة العراقية، العدد 16، العراق.، ص20.

[11]مانع خنفر،" المقاربة البيئية في التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر"، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34 ، جامعة عنابة، الجزائر، جوان 2013 ، ص 79

[12]أحمد خضر، "الاقتصاد الأخضر مسارات بديلة إلى التنمية المستدامة"، الشبكة العربية للأمن المائي، معهد الكويت للأبحاث العلمية، الكويت، ص ص 8-22.

[13]عبد الراضي خنفر، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 39، الكويت، جانفي 2014، ص ص 56، 57.

[14]زكريا مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة (2001-2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، الجزائر، جوان 2017، ص 220.

[15]المرجع السابق، ص 221.

[16]علي خنفر، عبد الرزاق بن زاوي، "الاقتصاد الأخضر كخيار إستراتيجي في ظل انخفاض أسعار البترول"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد 09، المجلد 03، جامعة الوادي، الجزائر، ص97.

[17] سلطانة كتفي، "تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000،2005) في ولاية قسنطينة"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص07.

[18] نوال، "نوري يبحث عن ميكانيزمات دعم الجزائرية للمياه"، يومية المساء، 22-مارس2016، الجزائر، من الموقع الإلكتروني: http://www.el-massa.com/dz/الحدث/الوطن/نوري-يبحث-عن-ميكانيزمات-دعم-الجزائرية-للمياه. html، تاريخ الاطلاع: 2019/01/31.